● أخبار قصيرة

كوبا: سندافع عن سيادتنا بنفس الروح التي دافع بها الفلسطينيون عن حقوقهم

أكد السفير الكوبي لدى كولومبيا كارلوس بيدرا، أن هافانا ستدافع عن سيادتها بنفس الروح التي دافع بها الفلسطينيون عن حقوقهم، مهاجماً السياسات الأمريكية في المنطقة.
وقال السفير: «كما دافع الفلسطينيون عن سيادتهم كوبا ستدافع أيضاً عن سيادتها»، مشدداً على أن «واشنطن تمارس قرصنة دولية في البحر الكاريبي».
وأكد بيدرا أن «واشنطن تمنع وصول النفط إلى كوبا وتحاول فرض حصار بحري عليها»، وشدد على أن «كوبا تتعرض لتهديدات من واشنطن أقسى مما تعرضت له طيلة ٦٧ عاماً، ولكن بلادنا لن تخضع للضغوط الأمريكية حتى لو لم تصلها قطرة نفط واحدة».

الدفاع الروسية : قواتنا استكملت السيطرة على قرية ستاريتسيا في خاركيف

أعلنت موسكو، يوم السبت، أنّ قواتها استكملت السيطرة على قرية ستاريتسيا في منطقة خاركيف شمال شرق أوكرانيا.
وذكرت وزارة الدفاع الروسية أنّ الجيش نفّذ أيضاً ضربات مكثّفة خلال الليل استهدفت مواقع أوكرانية للطائرات المسيّرة بعيدة المدى، إضافة إلى منشآت للطاقة.
وأشارت إلى أنّ هذه العمليات تأتي في إطار المواجهات المتواصلة على جبهات القتال في المنطقة.

دمشق.. تمديد مهلة وقف إطلاق النار مع «قسد» ١٥ يوماً

أعلنت وزارة الدفاع السورية، مساء السبت، تمديد مهلة وقف إطلاق النار مع قوات سوريا الديمقراطية «قسد» لمدة ١٥ يوماً، اعتباراً من الساعة ١١ من مساء السبت بتوقيت دمشق.
وأوضحت الوزارة أن القرار يسري على كامل قطاعات العمليات، بدءاً من التوقيت المحدد، مشيرةً إلى أن هذه الخطوة تأتي «دعماً للعملية الأميركية لإخلاء سجناء تنظيم داعش من سجون قسد إلى العراق».
ويأتي تمديد وقف إطلاق النار في إطار تفاهم أوسع قائم منذ أيام بين الحكومة السورية و«قسد»، نصّ على استكمال البحث في مستقبل دمج جميع القوات العسكرية والأمنية التابعة لـ«قسد» ضمن وزارتي الدفاع والداخلية، إلى جانب استمرار النقاشات حول آلية الدمج التفصيلية، ودمج المؤسسات المدنية ضمن هيكل الحكومة الانتقالية.
وحينها، أعلنت قوات سوريا الديمقراطية التزامها «وقف إطلاق النار المتفق عليه مع الحكومة السورية، مالم تتعرّض لأي هجمات مستقبلية».

وتشكيل للنظام العالمي

مجلس السلام في غزة.. بين أوهام الهيمنة الأميركية وتكريس الاحتلال الصهيوني

الوفاق/ في منتصف يناير/كانون الثاني ٢٠٢٦، أعلن ترامب تأسيس ما سمّاه «مجلس السلام»، في خطوة أثارت جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية والإعلامية. ورغم أن الإعلان رُوّج له باعتباره مبادرة إنسانية لإعادة إعمار غزة بعد الحرب، فإن قراءة متأنية للميثاق الذي صدر لاحقاً تكشف أن هذا المجلس لا علاقة له بغزة ولا بالقضية الفلسطينية، بل إنه كيان جديد صُمِّم ليكون أداة تركيز للسلطة في يد فرد واحد مدى الحياة، وليُشكّل بديلاً من الأمم المتحدة التي لم تكن يوماً طيّعة لإرادة ترامب. هنا، يصبح السؤال الجوهري: هل نحن أمام مؤسسة دولية جديدة تسعى إلى تحقيق السلام، أم أمام مشروع سياسي-مالي يُكرّس الاحتلال الصهيوني ويُعيد تشكيل النظام الدولي على أسس أحادية؟

خلفيات تأسيس المجلس ومحاولة الالتفاف على الأمم المتحدة

منذ وصول ترامب إلى السلطة، اتّسمت سياساته الخارجية بنزعة فردية واضحة، قائمة على تقويض المؤسسات الدولية التقليدية، وعلى رأسها الأمم المتحدة. لم يكن خافياً أن ترامب يرى في المنظمة الدولية عقبة أمام طموحاته الشخصية، خصوصاً حين يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية أو بحقوق الشعوب المضطهدة. من هنا، جاءت فكرة «مجلس السلام» كبديل أكثر طواعية، يتيح له التحكم بالقرار العالمي بعيداً عن آليات التصويت الجماعي أو الالتزام بالقانون الدولي. الإعلان الأولي ركّز على غزة، لكن الميثاق النهائي تجاهلها تماماً، ما يكشف أن الهدف الحقيقي ليس معالجة آثار الحرب، بل إعادة تشكيل النظام الدولي بما يخدم مصالح ضيقة.

البُنية التنظيمية.. سلطة الفرد الواحد

الميثاق ينصّ صراحةً على أن ترامب هو العضو الوحيد المسمّى بالاسم، ليس بصفته رئيساً للولايات المتحدة، بل بصفته الشخصية، وهو الرئيس الدائم مدى الحياة. يمتلك وحده حقّ تعيين الأعضاء وإقالتهم وإصدار القرارات من دون تصويت، فضلاً عن التحكم بالصندوق المالي بلا رقابة أو محاسبة. هذه البُنية تجعل المجلس أقرب إلى شركة خاصة أو إمبراطورية شخصية، لا إلى مؤسسة دولية جماعية. غياب ممثلين عن منظمات إنسانية كـ«الأونروا» أو «برنامج الأغذية العالمي» يعكس الطابع المالي والسياسي للمجلس، لا الطابع الإنساني.

الأهداف المضمرة.. من السلام إلى الهيمنة

رغم الخطاب المعلن عن «السلام» و«الإعمار»، فإن الأهداف الحقيقية تبدو مختلفة تماماً. المجلس يسعى إلى تركيز السلطة في يد فرد واحد، وتقويض دور الأمم المتحدة، وخلق غطاء دولي جديد يتيح لكيان العدو تعزيز مشروعه الاستيطاني والتوسعي. تغييب القضية الفلسطينية من الميثاق ليس صدفة، بل هو جزء من استراتيجية متعمّدة لتهميشها، وتحويلها إلى قضية غير موجودة في الوعي الدولي الرسمي، خلق غطاء دولي جديد يتيح للعدو الصهيوني تعزيز مشروعه الاستيطاني والتوسعي، تحويل القضية الفلسطينية إلى قضية هامشية عبر تغييبها من الميثاق. بهذا المعنى، يصبح «مجلس السلام» أداة لإعادة تشكيل النظام الدولي بما يخدم مصالح ضيقة.

كيان العدو والفرصة الذهبية

العدو الصهيوني كان من أوائل الدول الذي سارع إلى الانضمام كعضو مؤسِّس، بل كداعم رئيس. فهو يدرك أن المجلس لا يشكّل آلية لإحلال السلام، بل فرصة استراتيجية لتعزيز هيمنته تحت غطاء دولي جديد. النقاط الثلاث التي تحرّك الدول المشاركة تتطابق تماماً مع الأهداف الصهيونية طويلة الأمد: تكريس الاحتلال، توسيع الاستيطان، وتهميش القضية الفلسطينية. وجود ترامب كرئيس دائم يمنح العدو الصهيوني غطاءً سياسياً غير مشروط، ويخلق فراغاً قانونياً يمكن استغلاله لترسيخ الواقع الاحتلالي القائم على الأرض.

الانعكاسات على القضية الفلسطينية

غياب أيّ ذكر لغزة أو حقوق الفلسطينيين في الميثاق يعكس توجهاً خطيراً: تحويل القضية الفلسطينية إلى قضية غير موجودة في الوعي الدولي الرسمي. هذا الغياب يفتح الباب أمام كيان العدو لتكريس احتلاله، ويضعف أيّ آليات مساءلة أو محاسبة. الفلسطينيون يجدون أنفسهم أمام مؤسسة دولية جديدة، لا تعترف بهم ولا بحقوقهم، بل تُقصيهم من أيّ تمثيل حقيقي. حتى «اللجنة التقنية الفلسطينية» داخل المجلس لا تمتلك سلطة، وتخضع لتعليمات من شخصيات منحازة للعدو الصهيوني، كما أن أعضاء اللجنة لا يحملون هوية وطنية واضحة، ولا يمتلكون تفويضاً شعبياً، ما يجعلها مجرد واجهة شكلية بلا مضمون، فالهدف من وجودها تجميل صورة المجلس، لا تمثيل الفلسطينيين فعلياً.

البُعد المالي والسياسي.. نادٍ للنخبة الاقتصادية

المجلس يضم شخصيات من عالم المال والاستثمار، مثل رئيس البنك الدولي ومديري صناديق الأسهم الخاصة، إضافةً إلى سياسيين مثل توني بلير. هذا التركيب يوحي بأن الغرض من المشروع ليس السلام، بل الهيمنة المالية والسياسية، وإدارة الموارد والتحكم بها. التمويل يتم عبر صندوق خاص لقاء عضوية بالدولار، ما يجعل المجلس أقرب إلى نادٍ للنخبة الاقتصادية، لا إلى مؤسسة إنسانية. بهذا الشكل، يتحوّل «السلام» إلى سلعة تُباع وتشترى، بعيداً عن معاناة الشعوب.

تداعيات على النظام الدولي.. نهاية التعددية وبداية الأحادية

إنشاء «مجلس السلام» يطرح أسئلة جوهرية حول مستقبل النظام الدولي. إذا نجح ترامب في فرضه كبديل للأمم المتحدة، فإن ذلك يعني نهاية التعددية، وبداية مرحلة جديدة من الأحادية المطلقة. الدول التي تنضم تفعل ذلك بدافع الخوف من سخط ترامب، أو رغبة في الظهور كجزء من «النخبة الدولية»، أو لاستغلال مصالحها الثنائية معه. هذا الانضمام يعكس هشاشة النظام الدولي، واستعداد بعض الدول للتخلي عن المبادئ مقابل مصالح ضيقة.

قراءة نقدية في الخطاب المعلن

الخطاب الذي رافق الإعلان ركّز على «السلام» و«الإعمار»، لكنه خطاب فارغ من المضمون. السلام الحقيقي يتطلب الاعتراف بحقوق الشعوب، ومحاسبة المعتدين، وإعادة الإعمار على أسس عادلة. لكن المجلس يتجاهل كل ذلك، ويحوّل السلام إلى شعار دعائي. هذا التناقض بين الخطاب والممارسة يكشف عن طبيعة المشروع: أداة دعائية لتلميع صورة ترامب، وأداة سياسية لإعادة تشكيل النظام الدولي بما يخدم مصالحه ومصالح كيان العدو. ختاماً مجلس السلام» ليس مؤسسة إنسانية، بل مشروع سياسي-مالي يهدف إلى تركيز السلطة في يد فرد واحد، وتقويض دور الأمم المتحدة، وتكريس الاحتلال الصهيوني. غياب القضية الفلسطينية من الميثاق يعكس محاولة متعمّدة لتهميشها، وفتح الباب أمام العدو الصهيوني لتعزيز مشروعه الاستيطاني. الدول التي تنضم تفعل ذلك بدافع الخوف أو المصالح، لا إيماناً بالسلام. في النهاية، يبدو أن المجلس ليس سوى أداة جديدة لإعادة هندسة النظام الدولي، على حساب الشعوب المضطهدة، وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني.

المجلس لا علاقة له بغزة ولا بالقضية الفلسطينية، بل كيان جديد صُمِّم ليكون أداة تركيز للسلطة في يد فرد واحد مدى الحياة، وليُشكّل بديلاً من الأمم المتحدة

الشيخ نعيم قاسم في يوم الجريح المقاوم..

مع الصمود والثبات تتغيّر المعادلة ونحنُ منصورون

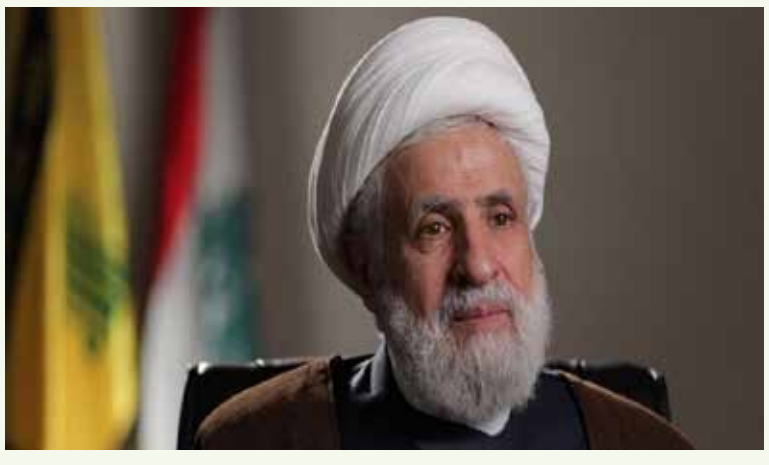

وجه الأمين العام لحزب الله الشيخ نعيم قاسم، السبت ٢٠٢٦/١/٢٤، رسالةً إلى الجرحى المجاهدين والمجاهدات لمناسبة يوم الجريح المقاوم، مؤكدًا أن الجرحى نبع الحياة التي لا تنضب، وأمل المستقبل الواعد بالنصر، وعنوان الكرامة الإنسانية.
وفي رسالته، قال الشيخ نعيم قاسم: «نحن أمام مواجهة كبرى يقودها الطاغوت الأميركي بحشد غربي لاهث وإجرام صهيوني متوحش»، وأضاف أن المقاومة في معركة أولي البأس وما قبلها وما بعدها عطلت التوسع في اغتصاب الأرض، وأعاقت «الشرق الأوسط» الجديد الأميركي.
وشدد الأمين العام لحزب الله على أن «مع هذه المقاومة ستبقى الأرض لأهلها، وسيبقى الوطن لأبنائه، ومهما بلغت الضغوط والتضحيات، فمع الصمود والثبات تتغيّر المعادلة».
وتابع «تتعافونَ من جراحاتكم لأنّكم أصحابُ إيمانٍ وحقّ، وما دُمنَا على نهج كربلاء الحسين وخطّ حزب الله فنحنُ منصورون دائمًا». وأوضح الشيخ قاسم قائلًا: «في حالتنا، بعضُنا يُستشهدُ فينتصر بنقلِ شُعلةِ العِزّة إلى إخوانه وأهله، وبعضُنا يُجرحُ فينتصر على طريق المُعافاة والبقاء في الميدان، وبعضُنا يستمرُّ على العهد وتحقيق النصر المؤزّر». وختم بتوجيه التحية إلى الجرحى وإخوانهم وعوائلهم وإلى من عالَجهم ودعمَهم، وقال: «التحيّةُ الكبرى إلى وليّ أمرِنا آية الله العظمى الإمام الخامنئي قائدِ هذه المسيرة الإلٰهية إلى تحقيق أهدافها».

«الإطار التنسيقي» يرشّح نوري المالكي لرئاسة الحكومة العراقية

جدّد «الإطار التنسيقي» في العراق سعيه لتشكيل حكومة جديدة، بإعلانه، يوم السبت، ترشيح نوري المالكي لمنصب رئيس الوزراء، داعياً مجلس النواب إلى عقد جلسة انتخاب رئيس الجمهورية في موعدها الدستوري.
وأوضح «الإطار التنسيقي»، في بيان عقب اجتماع موسّع عُقد في مكتب هادي العامري، أن القرار جاء «حرصاً على استكمال الاستحقاقات الدستورية، ضمن سياق يحفظ استقرار البلاد ويعزز مسار الدولة»، مؤكداً أنه جرى خلال اللقاء بحث الأوضاع السياسية والمرحلة المقبلة.
وأشار إلى أن قادة «الإطار» قرروا، بعد «نقاش معمّق ومستفيض»، ترشيح نوري كامل المالكي لرئاسة الحكومة «استناداً إلى خبرته السياسية والإدارية، ودوره في إدارة الدولة»، باعتباره مرشح الكتلة النيابية الأكثر عدداً.
وأكد البيان التزام «الإطار التنسيقي» بالمسار الدستوري، واستعداده للعمل مع مختلف القوى الوطنية لـ«تشكيل حكومة قوية وفاعلة، قادرة على مواجهة التحديات، وتقديم الخدمات، وحماية أمن العراق ووحدته». ودعا «الإطار» مجلس النواب إلى «عقد جلسته المخصصة لانتخاب رئيس الجمهورية وفقاً للتوقيتات الدستورية». وقد شغل المالكي منصب رئيس وزراء العراق لدورتين متتاليتين (٢٠٠٦-٢٠١٤)، وتولى منصب نائب رئيس الجمهورية على فترتين بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٨، كما يشغل حالياً منصب الأمين العام لحزب الدعوة الإسلامي، وزعيم ائتلاف دولة القانون.